14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
www.14october.com

www.14october.com

العالمة العدنية مناهل ثابت تحدث تغييرا في علم رياضيات الكم

عدن / 14 أكتوبر :

العالمة العدنية مناهل ثابت، المقيمة في دبي، قدمت مؤخراً صيغة او معادلة رياضية لحساب سرعة الضوء (في 350 صفحة) وتوقع العلماء أن تحدث تغييراً نوعياً في رياضيات الكم (والذي هو من اعقد العلوم الطبيعية).. ما دعا ناسا والعديد من الوكالات المختصة بالفضاء الدولية أن تتفاوض معها لتطوير المعادلة.

الدكتورة مناهل ثابت «وهي من أسرة عدنية» تعتبر أصغر طالب في العالم يحصل أيضاً على الدكتوراه في علم الهندسة المالية (عمرها 32 سنة)!.

وحصلت على(IQ) مقياس ذكاء لا يحصل عليه إلا 0.1 ٪ من الناس في العالم.. لذلك عينت كرئيسة لشبكات الذكاء العالمية. وبجانب انجازاتها العلمية، هي تؤسس شركتها الخاصة الاستثمارية في دبي.

مع العلم أنها رفضت التنازل عن جنسيتها كيمنية لأي دولة من الدول التي تريد أن تكتسبها وتحمل اسمها .

في ورقتها حول التعديلات القانونية المتعلقة بنظام الكوتا .. د. سارة عراسي :

المناداة بتطبيق نظام الكوتا لا ترجع إلى الضغوط الدولية المفروضة على اليمن

إدراك المرأة اليمنية لحقوقها المكفولة لها بنصوص الشريعة والقانون جعلها تطالب بالكوتا

تعد المشاركة في الانتخابات جوهر العملية الديمقراطية تصويتا وترشيحا وهي النافذة الوحيدة للتغيير في الأنظمة الديمقراطية وباعتبار المرأة لها حق المواطنة مثلها مثل الرجل بحسب نصوص الدستور كفل لها الدستور حق التصويت والترشيح حسب نص المواد (42. 43) لكن الواقع غير ذلك فالمرأة اليمنية رغم مشاركتها الفعالة في الانتخابات المختلفة منذ عام 1993م تصويتا إذ أصبحت تمثل 48 ٪ من سجلات الناخبين إلا أنها الأدنى في مستويات التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية و ذلك راجع إلى الثقافة المجتمعية السائدة والقائمة على الموروثات والعادات والتقاليد التي يدعى للأسف الشديد أنها من الدين والدين بريء منها براءة الذئب من دم يوسف عليه السلام واستسلمت لها المرأة اليمنية لفترة طويلة نتيجة لجهلها بحقوقها التي كفلتها الشريعة والقانون إلا أنه نتيجة لزيادة عدد المتعلمات اليمنيات ووعي السلطة السياسية ومتخذي القرار بأهمية تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة ـ البرلمان والمجالس المحلية ـ باعتبارها نصف المجتمع والوعي كذلك بالمنظومة الثقافية السائدة والتي مازالت تشكك في قدرة المرأة على التمثيل في المجالس المنتخبة بدأت الدعوة إلى الأخذ بنظام الكوتا النسائية لأنه في الواقع لا يمكن أن تصل المرأة في اليمن إلى المجالس المنتخبة ـ البرلمان ـ المجالس المحلية ـ إلا عن طريق الكوتا باعتباره إجراء مؤقتاً مرحلياً لبضع دورات انتخابية لتثبت المرأة قدراتها وكفاءتها وليقتنع ويثق بها الناخب بعد ذلك ويصوت لها رجلا وامرأة .

أسس المطالبة بتطبيق نظام الكوتا في اليمن

وأشارت الدكتورة سارة عراسي في ورقتها حول التعديلات القانونية المتعلقة بنظام الكوتا إلى أن المناداة بتطبيق هذا النظام لا يرجع إلى الضغوط الدولية المفروضة على اليمن فهذا الكلام ليس له أساس من الصحة خصوصا إذا ما علمنا أن الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها اليمن معظمها تدعو إلى المساواة بين الرجل والمرأة في الحق في التصويت والترشيح دون أي تمييز بينهما كاتفاقية الحقوق السياسية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة المعروفة باتفاقية السيداو.

وقالت ان ما دعت إليه اتفاقية السيداو في المادة (4) التي تنص على أنه : (لا يعد اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية ولكن يجب ألا يستتبع على أي نحو الإبقاء على معايير غير متكافئة و منفصلة ، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة) من إجراء تمييز إيجابي فقد أكدت ضرورة أن يكون إجراء وقتيا ومرحليا وقد صادقت عليها اليمن عام 5/30 1984م والاتفاقيات الدولية من حيث السمو القانوني أدنى مرتبة من الدستور وأسمى من القوانين الوطنية وعليه فهي ملزمة لليمن بما لا يتعارض مع السيادة الوطنية والشريعة الإسلامية بمجرد المصادقة عليها ، وبالرغم من هذا لم تتم الدعوة إلى الأخذ بالكوتا إلا في السنوات القليلة الماضية وفي هذا أبلغ الدليل على أن المطالبة بهذا النظام في الوقت الحالي سببه ـ كما سبق القول ـ إدراك المرأة اليمنية لحقوقها المكفولة لها بنصوص الشريعة والقانون وإدراكها للصعوبات والمعوقات المجتمعية التي تحول دون التصويت لها في الانتخابات البرلمانية ووعى الإرادة السياسية بأهمية دور المرأة باعتبارها نصف المجتمع ومكملة للرجل وإدراكها إيضا للمنظومة الثقافية السائدة التي تحول دون وصول المرأة إلى مجلس النواب والمجالس المحلية مشيرة في الوقت نفسه الى ان النظام يضمن تواجد المرأة وتمثيلها ويضمن كذلك تغيير النظرة المجتمعية للمرأة إذا أحسنت المرأة الاستفادة من هذا النظام .

الكوتا النظام الأمثل في اليمن

وأكدت د. سارة العراسي إلى أن يجب النص في الدستور على تخصيص (30 ٪) من مقاعده للنساء كماينبغي توضيح الآليات المناسبة للأخذ بها في النص الدستوري في المادة (63) من الدستور لما يمثله النص الدستوري من سمو قانوني بمعنى أنه لا بد من بيان بأي شكل من أشكال الكوتا النسائية ستأخذ وتوجهت العراسي بسؤال هل بنظام القائمة الوطنية النسائية يمنح الناخب صوتين واحد لاختيار مرشح دائرته والثاني لاختيار القائمة النسائية، أم سيخصص مقعد لكل محافظة كحد أدنى على أن يجرى توزيع باقي المقاعد المتبقية على المحافظات الكبرى وفقا لوزنها السكاني ويجرى اعتماد المحافظة كوحدة انتخابية واحدة وتختار مرشحة واحدة ، أم أنه سيتم إلزام الأحزاب السياسية بتخصيص نسبة من قوائمها لصالح المرأة أم ماذا ؟

سارة العراسي

وقالت د. عراسي إن من المناسب وضع نصوص وفقا لنظام القائمة النسبية وكذا وفقاً للنظام المختلط حيث يتوقع الأخذ بأحدهما في المستقبل القريب والنصوص المقترحة على النحو التالي :

أولا: النصوص المقترحة في ظل توقعات التطبيق الكامل لنظام القائمة النسبية لملء كل مقاعد البرلمان ، وحتى يمكن استيعاب نظام الكوتا في بلادنا فإنه من الملائم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب الى 391 مقعدا يخصص منها (30 ٪) من عدد المقاعد للمرأة.

وبذلك نقترح تعديل المادة (63) من دستور الجمهورية اليمنية والمادة (53) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وذلك على النحو التالي:

• مادة (63) من الدستور:

يتألف مجلس النواب من 391 مقعدا يخصص 30 ٪ من عدد المقاعد للمرأة، وتجري الانتخابات لشغل تلك المقاعد عبر الاقتراع السري الحر المباشر المتساوي، وبنظام القائمة النسبية المغلقة ، تكون فيه الجمهورية اليمنية دائرة واحدة، ويحدد القانون الجوانب المتعلقة بقوائم الترشيحات،وتوزيع المقاعد على القوائم ، وتمثيل المرأة، وغير ذلك من الاجراءات والضوابط المتعلقة بالعملية الانتخابية

•مادة (53) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء:

يتالف مجلس النواب من 391 مقعداً 30 ٪ منها تخصص للمرأة ، وتجري الانتخابات لشغل تلك المقاعد عبر الاقتراع السري العام الحر المباشر وبنظام القائمة النسبية المغلقة ، تكون فيها الجمهورية دائرة واحدة.

- وقالت د.عراسي من الضروري أن تمثل المرأة في كل قائمة من قوائم الترشيح بواقع (3) مرشحات من بين كل عشرة اسماء بحيث تاخذ الارقام (3، 6 ،9) من العشرة الاسماء الأولى , (13 ، 16 ، 19) من العشرة الاسماء الثانية .. الخ ، وهكذا حتى بلوغ نهاية اسماء كل قائمة.

النصوص المقترحة في ظل النظام المختلط

وفي هذا الوضع تقول عراسي في ورقتها إنه من الواجب انتخاب عدد من أعضاء مجلس النواب من خلال نظام القائمة أو ما يعرف بنظام التمثيل النسبي، والعدد الآخر المكمل يتم انتخابهم من خلال نظام الانتخاب الفردي أو ما يعرف بنظام الفائز الأول وهو المعمول به حاليا والذي يعتمد على الدائرة الصغيرة التي يصعد منها عضو واحد لمجلس النواب.

وبنفس المقترح الأول يتم زيادة عدد مقاعد مجلس النواب إلى 391 مقعداً.

وفيما يلي النصوص المقترحة لتعديل المادة (63) من الدستور والمادة (53) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء في حال تم تطبيق النظام المختلط (عدد من المقاعد يتم شغرها بالانتخاب بنظام القائمة النسبية المغلقة ، وبقية المقاعد بنظام الفائز الأول). والنص المقترح كما يلي:

-المادة (63) من الدستور:

مادة (63) أ- يتألف مجلس النواب من 391 مقعدا ، يخصص للمرأة نسبة 30٪ من إجمالي عدد المقاعد.

ب- ينتخب 234 نائبا ونائبة عبر نظام القائمة النسبية المغلقة ، و 157 نائبا ونائبة عبر نظام الانتخاب الفردي أو ما يعرف بنظام الفائز الأول ، وتجري الانتخابات عبر الاقتراع السري العام الحر المباشر ، ويحدد القانون الجوانب المتعلقة بتقسيم الدوائر وتوزيع المقاعد على قوائم الترشيحات وتمثيل المرأة وغير ذلك من الضوابط والإجراءات المنظمة للانتخابات.

التعديلات المقترحة على المادة (53) من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء وكما يلي :

مادة(53) أ- يتألف مجلس النواب من (391) مقعدا وتجري الانتخابات عبر الاقتراع السري العام الحر المباشر ، ويخصص للمرأة نسبة 30 ٪ من إجمالي عدد المقاعد.

ب- ينتخب 234 عضوا من إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب عبر نظام القائمة النسبية المغلقة ، يخصص للمرأة 50 ٪ من إجمالي ذلك العدد، ولغرض الانتخاب بنظام القائمة النسبية تكون الجمهورية دائرة انتخابية واحدة.

كما يجري الانتخاب للـ 157 مقعدا الباقية من مقاعد مجلس النواب ، من خلال نظام الانتخاب الفردي أوما يعرف بنظام الفائز الأول ، ولهذا الغرض تقسم الجمهورية إلى 157 دائرة انتخابية متساوية من حيث العدد السكاني مع التجاوز عن نسبة 5٪ زيادة أو نقصانا وينتخب عن كل دائرة عضو واحد.

ج- يخصص للمرشحات من النساء الأرقام (10,8,6,4,2) من العشرة الأسماء الأولى والأرقام (20,18,16,14,12) من العشرة الأسماء الثانية وهكذا حتى نهاية عدد أسماء كل قائمة ترشيحات.

ولاشك أن تخصيص مقاعد محددة في المجالس المنتخبة للنساء وإن كان يعد تمييزا لكن له ما يبرره في الوقت الحاضر , كما أن المرأة إذا أثبتت كفاءتها وجدارتها في حالة ما إذا أقر الكوتا واجتهدت فإن هذا سينعكس إيجابيا عليها في مختلف المجالات الوظيفية، وفي هذا الصدد لابد من الإشارة إلى أن نص المادة (31) من الدستورى الحالى والتى تنص على أن : (النساء شقائق الرجال ، ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ماتكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه القانون) يحتوي على نوع من التميز بين النساء والرجال ومن ثم نعتقد أنه من الأفضل العودة إلى نص المادة (27) من الدستور قبل تعديله سنة 1994م حيث كانت تنص على :(أن المواطنين جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة) .

واختتمت د. سارة ورقتها مؤكدة أهمية التوعية المجتمعية بالأخذ بنظام الكوتا النسائية في المرحلة القادمة كإجراء مؤقت لبضع دورات انتخابية لأن الكوتا وحدها لا تكفى لتحقيق وجود فعال للمرأة في الحياة السياسية بل لابد من تحسن أوضاعها في مختلف مجالات الحياة وهذا لن يتحقق إلا إذا تغيرت المنظومة الثقافة والقيمية والموروثات النمطية السائدة وتفاعل جميع الأحزاب والقوى السياسية في اليمن فوجود النصوص الدستورية والقانونية لا تكفى إذا لم يوجد الوعي والآلية المناسبة لتطبيق هذه النصوص على أرض الواقع .

ولفتت إلى انه ينبغي على المرأة أيضا أن تدرك أن نظام الكوتا إجراء مؤقت لتسهيل الطريق أمامها وعليها أن تحقق ذاتها وأن تبذل الكثير من الجهد لكسب ثقة الناخب وأن تحسن الاختيار فيمن يمثلها من النساء في حالة الموافقة على التعديل الدستورى .

المراة أصبحت تمثل (48 ٪) من سجلات الناخبين إلا أنها الأدنى في مستويات التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية

الأمم المتحدة تعمل على كافة الجبهات لتمكين المرأة

واشنطن / متابعات :

أكد الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أن الأمم المتحدة تتحرك على جميع الجبهات للاستثمار في المرأة، وتمكينها من إبراز طاقتها بشكل كامل وقيادة المجتمع إلى مستقبل أفضل.

ونقل راديو الأمم المتحدة، عن الأمين العام، قوله على هامش المؤتمر العالمي الأول للشراكة العالمية للشابات، المنعقد في كوريا، "التمييز القائم على نوع الجنس يعيق التقدم، أما المساواة، فتجعل من الممكن تحقيق اختراقات كبيرة، وانعدام تمثيل المرأة أو انعدام تمكينها يؤثر على حقوق المرأة كفرد وبالتالي يؤثر على بلدان بأكملها، إن مساعدة النساء أمر بالغ الأهمية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015".

وذكر أن النساء يعملن أكثر مقابل رواتب أقل من تلك التي تمنح للرجال، مشيرا إلى أن المرأة تنتج حوالي 80 بالمائة من جميع المواد الغذائية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لكن أسرهن أكثر فقرا، وذلك أنهن ينفقن أكثر من دخلهن على الغذاء، ويملكن مساحة من الأرض اقل بكثير من التي يملكها الرجال.

وفي هذا الإطار دعا الأمين العام الشابات إلى التطلع قدما وتحقيق مستقبل أفضل، مشددا على الحاجة إلى وضع حد للعنف، وإعطاء النساء دورا في صنع القرار، وحماية صحتهن وضمان تكافؤ الفرص.

النساء أكثر المتضررين من الأزمة الغذائية في البلدان الفقيرة

لندن/ متابعات :

أكد تقرير نشره البنك الدولي أن النساء هن أكثر المتضررين من الأزمات الغذائية والمالية التي تعصف بالعالم .

وكتب القيمون على هذا التقرير الذي درس بالتفصيل وضع سبعة بلدان نامية، من بينها السنغال وكينيا أن "النساء أدين دورا مهما في تخفيف وطأة" الأزمات التي كانت لها "تداعيات بارزة" على مصيرهن.

وذكر التقرير أن النساء في العالم اجمع توافدن إلى سوق العمل بصورة متزايدة وشغلن وظائف أغلبيتها في " قطاعات مرنة" موجهة نحو التصدير "كانت الأكثر عرضة للأزمة المالية".

وأشار هذا التقرير المعنون "التعايش مع الأزمة" إلى أن "النساء خسرن وظائفهن أكثر مما مضى".

وهن تأثرن بصورة خاصة بالأزمة نظرا إلى دورهن "بالغ الأهمية" في العائلة، ولا سيما في ما يخص تربية الأطفال وتغذيتهم.

وأكد خبراء من البنك الدولي أن "دراسات أجريت في بلدان عدة أظهرت أن النساء كرسن جهودا اكبر ووقتا أطول لإيجاد المواد الغذائية أو الوقود، وقمن بالتنقل بغية ابتياع السلع بكلفة أرخص".

وأشار القيمون على التقرير إلى أن النساء تحملن "جميع الضغوطات" التي تسببت بها الأزمات في أوساط العائلات، ولا سيما ارتفاع أسعار المواد الغذائية في العام 2008.

رغم تخوفهن من الهيمنة الرجولية

النساء يتفوقن في امتلاك الثروات عالمياً

الرياض / متابعات:

أوضحت تقارير مالية حديثة تفوق النساء في امتلاك الثروات على المستوى العالمي، وجاءت السعوديات في المقدمة بـ 50 مليارا بين أرصدة وعقارات ومجوهرات ، بينما بلغت أموال السيدات بدول مجلس التعاون مجتمعة 350 مليارا فإنها تمثل أموالاً مجمدة بنسبة 70 بالمائة وتحقق البنوك من خلالها الاستفادة الأكبر.

حيث تغلب على المرأة العربية طبيعة الخوف من المغامرة في دخول مشروعات تهدف إلى تنمية الثروة ، باستثناء 15 في المائة في الحراك الاستثماري ضمن هذه القائمة المتخمة ، وبالرغم من ذلك فإن هذه الثروة لا تعني إيرادات مُضافة إلى جانب كونها تنحصر في نسبة محدودة من سيدات المجتمع ، وبالمقارنة تفوقت الأمريكيات في الوصول إلى المقدمة عالميا كأجور حيث أوضح استبيان مالي حديث شمل 481 رجلاً و19 امرأة، يعملون جميعهم مديرين تنفيذيين في أكبر 500 شركة في أميركا، أن متوسط دخل النساء يبلغ11.1 مليون دولار، فيما يكسب الرجال 9.8 مليون دولار وفق دراسة أجرتها وكالة نيردوويت ، والذي يعني أن المديرات التنفيذيات يتقاضين أجوراً بـ 12 في المائة أكثر من الرجال ، بالرغم من أن نسبتهن في هذه المناصب لا تتجاوز 16 بالمائة .

وفي مجال الأرصدة فان ثروة الأمريكيات تماثل ضعف الخليجيات والعربيات والذي ارتفع خلال 3 عقود الماضية بالتشغيل الذي حقق هذه النتيجة كما هو في أوروبا والصين وروسيا ، ويضاف ذلك وفق مصادر اليوم الاقتصادي إلى هذه المفارقة التي كشفت البون الشاسع بالمقارنة بالوضع الخليجي لصاحبات الثروة من المليارديرات في الوقت الذي يستمر التخوف النسائي محليا من الإقدام على خطوات من شأنها تحريك الأموال النائمة في البنوك ، والإشارة إلى عوائد تتجاوز ما بلغته نظيراتها الغربيات، خاصة ان الظروف مواتية لخوض التجارب بضمانات الجدوى وتوفر المناخ للمنافسة في قائمة 1226 من بين النساء اللاتي رفعت نسبة أرصدتهن ، سواءً سيدات الأعمال أو الأغنياء بالوراثة والعصاميات اللاتي كافحن لتحقيق الثروة .

وحسب خبراء الاقتصاد فإن سعوديات المليارات يستحوذن على جزء كبير من الثروة ، والتطلع إلى الفرص المتاحة في تحريك هذه الأموال بمحفزات تسهم دون شك في دفع عجلة التنمية وتضاعف من القدرات عبر تعزيز روح المبادرة بالاستثمار ، وفي المقابل فإنه على الرغم من أن سيدات الثروة ينحصر في 5 بالمائة من قوة العمل في القطاع الخاص ، كما أن معظم الثروات في المنطقة تكون موروثة ، وتعتقد الكثيرات بوجود القيود المفروضة ومحدودية مجالات الاستثمار، وهو ما يؤدي إلى انحصار الاستخدامات الأساسية لثروات النساء في أربعة مجالات هي النقد والعقار والمجوهرات مع نسبة ضئيلة من المستثمرات في مجال الأسهم ، والملاحظ عموما أن المرأة تفضل الاستثمارات منخفضة المخاطر التي توفر دخلا ثابتا كالعقار والذي لا يعني في الاقتصاد التنموي الحديث شيئا يذكر ، وترجح الكثيرات وجود التخوف من الهيمنة الرجالية على قراراتهن الاستثمارية.